

جدلية الأمن والتنمية

د / مبروك ساحلي - جامعة أم البواقي

ملخص:

توضح هذه المقالة تحولات مفهومي الأمن والتنمية وتقاطعهما من حيث المحتوى، كما تبحث في تأثير المقاربات الأمنية على السياسات التنموية التي أدت إلى حالات حادة من انعدام الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي.

وتخلص الدراسة إلى أن الرهانات الاجتماعية والاقتصادية تفسر أيضا جوانب كثيرة من النزاع. لاسيما ما تعلق بتزايد عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء وهو الوضع الذي يزداد سوءا مع مرور الوقت..

Résumé

Cet article décrit les transformations du contenu des concepts croisés de la sécurité et du développement, ainsi que l'influence des approches sécuritaires sur les politiques de développement. celui-ci débouche sur de nouvelles et graves insécurités alimentaires, économiques et sociales. Notre analyse s'ancre dans l'étude d'un cas particulier.

L'étude conclut que, des enjeux socioéconomiques peuvent aussi expliquer le conflit .

مقدمة:

الأمن والتنمية مفهومان متكاملان يعضد كل منهما الآخر، يلتقيان خاصة في كونهما انعكاس لتطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة. وكل التجارب التي جرى فيها محاولة الفصل بينهما انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي الربط بينهما إلى ترسيخهما معا بصورة دائمة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهمية الموضوع في مايلي:

- السعي إلى محاولة سد النقص في الدراسات ذات الأبعاد الأمنية التنموية سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.
- المواءمة مع نسق التطور الذي عرفته الدراسات الأمنية على المستوى الدولي منذ ثمانينيات القرن الماضي لمسيرة احتياجات المجتمعات ومواكبة المستجدات والمتغيرات بشكل عام.

إشكالية الدراسة:

يشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، إلى أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية والذي لفت فيما بعد انتباه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي). من هذا المنطلق تتركز مشكلة الدراسة على كشف الغموض القائم في العلاقة بين متغيري الأمن والتنمية، من خلال السؤال التالي ؟ **هل التنمية هي التي تقود إلى الأمن، أم العكس؟**

فرضية الدراسة: إن توفر الأمن يسهم في تحقيق الرخاء، في حين تحقق التنمية الاستقرار المطلوب.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهجين التحليلي والاستقرائي، والمقترَبَ النظمي لفحص العلاقة الجدلية بين متغيريها، ومحاولة إسقاط ذلك على الحالة محل الدراسة من خلال أدوات دراسة الحالة.

أولاً: الحدود المفاهيمية لمقاربة الأمن وتهديداته الجديدة

لا يزال كثير من الباحثين في خلاف فيما بينهم حول الكثير من أسس ومبادئ الدراسات المتعلقة بالأمن، بل حتى حول ضبط مفهومه⁽¹⁾. ومن هنا فإن تحديد متغيرات مفهوم الأمن تثير إشكالات معرفية متميزة، لعل أهمها أن الدراسات الأمنية كحقل من العلاقات الدولية، تتنازعها العديد من المنظورات والنماذج الإرشادية المتنافسة فيما بينها من خلال الطرح الذاتي للقضايا الأنطولوجية والإبستمولوجية المعرفية⁽²⁾.

فمسألة تراجع السيادة الوطنية أمام جملة فواعل لا تحمل الصفة الدولانية وتساعد مذهبها المحلي وتكاثف جهوده وحشد منفرقه، وكل هذه عوامل ساهمت في تشبيك مفهوم الأمن⁽³⁾. ولذلك يحمل مفهوم الأمن في طياته بعض المحددات المعيارية والتي لا يمكن ضمان الاتفاق بالإجماع على تعريفها سواء من الناحية النظرية، أو بالاعتماد على الدراسات الإمبريقية بكل ما توفره من معطيات وتكميمات.⁽⁴⁾

إن ارتباط ديناميات الأمن بمصادر تهديدات جديدة أسفر عن أبعاد جديدة للأمن لا ترتبط بالبعد العسكري التقليدي، والتي حددها باري بوزان Barry Buzan في خمسة مجالات هي: المجال العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي أو المجتمعي والبيئي⁽⁵⁾، ويمكن اعتبار إسهامات باري بوزان وغيره بمثابة جسر لظهور الاتجاهات النقدية للأمن في محاولة لمنح المفهوم شحنة راديكالية تتجاوز الدولة كوحدة أساسية للتحليل، ومن أبرز هذه الاتجاهات نجد مقاربة الأمن الشامل Global Sécurité ومقاربة الأمن الإنساني Human Security.

ثانياً: في مفهوم التنمية

عرف مفهوم التنمية تطوراً بدءاً من المفهوم التقليدي، ومروراً بالمفاهيم التي ظهرت منذ أواخر عقد الستينيات من القرن العشرين ووصولاً إلى المفهوم المعاصر للتنمية.

تعرف التنمية طبقاً لهذا المفهوم بأنها الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن. ومن الواضح أن هذا المفهوم التقليدي للتنمية يستند إلى النظرية المادية الاقتصادية للتنمية وهي التي تركز على زيادة الإنتاج من خلال القيام بمقدار مناسب من الاستثمارات، ويتوقف ذلك القدر من الاستثمارات على حجم المدخرات المحلية والقروض والمساعدات الأجنبية المتاحة أمام الاقتصاد الوطني، ويرجع الفضل إلى كل من روى هارود Harrod، وإيفيس دومار Domar في توضيح هذه الفكرة في

أواخر الثلاثينات وفي الأربعينيات من القرن العشرين⁽⁶⁾. أما خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات فبرزت مفاهيم أخرى للتنمية وهي: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة.

وبالرغم من أن هذه المفاهيم تحمل أوصافاً إضافية لها مثل: البديلة، الذاتية، إلا أنها في الواقع ليست بديلة لمفهوم التنمية بل هي شروط أو أوصاف لأهم محتويات التنمية، وكل مفهوم من المفاهيم المشار إليها يفصل أحد الأبعاد والجوانب الهامة المتضمنة في مفهوم التنمية⁽⁷⁾.

التنمية إذا هي "عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد"⁽⁸⁾.

ثالثاً: جدلية الأمن والتنمية

يمكن التمييز بين ثلاثة منظورات لمقاربة العلاقة بين الأمن والتنمية، المنظور الأول ينطلق من فرضية مفادها أن التنمية متغير مستقل، أما الأمن فهو متغير تابع، وهذا يعني أن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر عدد من الشروط الأولية: الاقتصادية، الصحية، البيئية، إلى جانب الغذاء، وهذا ما تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، أما المنظور الثاني فيرى أن الأمن شرط أساسي في تحقيق التنمية، الأمن متغير مستقل، والتنمية كمتغير تابع. أما المنظور الثالث فيرى أن العلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، كما أن العلاقة السببية بينهما متبادلة. فالتنمية يمكن النظر إليها كمتطلب لتحقيق الأمن، كما يمكن النظر إليها كنتيجة لتحقيق سياسات الأمن.

إن اضطراب الدولة جبراً لتوجيه مواردها نحو الدفاع عن حدودها السياسية يؤثر حتماً على التنمية، ويمكن تفسير هذا التأثير من زاويتين، الأولى وهي ما يطلق عليه The Ratchet Effect، حينما تمارس الدولة دوراً محورياً في الدفاع عن الأمن الخارجي لأراضيها، فتقوم بتحريك الموارد الأساسية من استخداماتها المدنية إلى الاستخدام العسكري، وقد أثبت الواقع العملي أن انتهاء التهديد العسكري لا يرتبط بعودة هذه الموارد إلى سابق عهدها في الإنتاج المدني، ولا إلى نفس مستوى إنتاجيتها⁽⁹⁾.

أما الزاوية الثانية، فهي حينما تؤدي الصراعات العالمية إلى فقدان الدولة لسيطرتها الداخلية على المجتمع، فالتاريخ يؤكد أن توجيه الموارد لتغذية عجلة الحرب، كان السبب الرئيسي في قيام الثورة في كل من ألمانيا وروسيا. فالأمن يعني هنا قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، أما التنمية فتعني القدرة على تلبية الحاجات الأساسية ورفع مستوى المعيشة. وكما أن القدرات العسكرية لا توجد في فراغ، بل لا بد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين، فإنه لا توجد دولة قوية عسكرياً دون أن تكون كذلك اقتصادياً وتكنولوجياً ولكن العكس ليس صحيحاً⁽¹⁰⁾.

إن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة مركبة لأنها ببساطة هي علاقة بين ظاهرتين كل منهما ظاهرة مركبة. وذلك رغم أن تحقق أي منهما يساعد على تحقيق الآخر.

وبمعنى آخر فإن التنمية لا تتحقق في غياب الأمن كما أن إخفاق جهود التنمية لا بد وأن يقود إلى تهديد للأمن. إن كلا من الأمن والتنمية هو شرط لوجود الآخر، لكن فيما وراء هذه العلاقة القوية والتي تبدو مبسطة بين الأمن والتنمية، فإن الصلة بين المفهومين والظاهرتين تصاغ في ضوء العديد من المتغيرات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل إثرها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.⁽¹¹⁾

ورغم أنه من الشائع في الأدبيات أن التعريف الشامل للأمن، الذي يأخذ في الاعتبار ليس فقط البعد العسكري بل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، كان قد ترسخ بفضل كتاب روبرت مكنمار "جوهر الأمن" الذي صدر في العالم 1963، حيث قال فيه: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"⁽¹²⁾. واستطرد قائلاً: "الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان يشملها. إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"⁽¹³⁾.

لقد قامت أنشطة الأمم المتحدة عبر الزمن على فلسفة شاملة تربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ أي في المجالات التنموية. نلاحظ أن فلسفة الأمم المتحدة كانت أسبق من فكر مكنمار في ربط الأمن بالتنمية. وربما كانت الإضافة الهامة للكتاب تمثلت بالأساس في تأسيس مفهوم تنموي للأمن. ثم تعددت الإسهامات التي ربطت مفهوم الأمن بمفاهيم تنموية من قبل

الحاجات الأساسية للإنسان، ومستوى المعيشة، ونوعية الحياة، والتنمية البشرية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نعرض ونحلل الأبعاد المختلفة للعلاقة بين الأمن والتنمية في الواقع المعاصر الذي يشهد العديد من المتغيرات السريعة والمتلاحقة، وقد أوضحت الدراسة أن عملية التنمية الشاملة لها خصائصها المختلفة عن مفهوم التنمية التقليدية التي جرت في مراحل تاريخية سابقة وبالتالي فإن مفهوم الأمن المعاصر لا بد وأن يكون له خصائصه التي تتلاءم مع التطور القائم في عملية التنمية المعاصرة والتي يزداد فيها المكون الأمني، إلا أن العلاقة ليست من جانب واحد بل هي علاقة جدلية مستمرة ومن ثم فلا بد من تنمية الأمن من حيث المفهوم والرؤية، وذلك لكي يسهم بدوره في عملية التنمية.

وبالتالي فإن أهم ما توصلنا إليه يمكن تلخيصه في أن التنمية المعاصرة تتطلب استقراراً آمناً لازماً لانطلاقها واستدامتها واستمرارها وفي الجانب الآخر يمكن للأمن أن يسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في توفير الظروف المناسبة لنجاح المجهود التنموي لاسيما ما تعلق بصيانة البنى التحتية من أي تهديدات أو مخاطر الحروب، فضلاً عن توفر المورد البشري المتحضر الذي يشعر بالطمأنينة والثقة، ما يجعله مقبلاً على المشاركة الفعالة في توفير دعائم التنمية.

الهوامش:

(1) - عبد النور بن عنتر، "تطور الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، ع. 155 (أفريل 2005)، ص. 18.

(2) - حسين براري، "إسرائيل: صراعات الإيديولوجيا"، كراسات استراتيجية، ع. 143 (ستمبر 2004)، من الموقع:

<http://www.acpss.ahram.org.eg>

(3) - Thierry Balzac, "Qu'est ce que la sécurité nationale", *Revue Internationale*, N.52 (hiver 2004), P.33.

(4) - تعرف أغلب القواميس الأمن على أنه التحرر من الخوف والقلق، وقد جاءت كلمة الأمن من: أمن، يأمن، أماناً، وأماناً، بمعنى وثق به واطمأن عليه ولم يخف فهو آمن. وتتعدد معاني الأمن في المعاجم العربية حيث تحمل معنى سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضى والاستقرار، وعدم الخوف، كما تعني هذه الكلمة أيضاً الأمانة والصدق.

- أمين هويدي، *العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرهما على الأمن والديمقراطية* (بيروت: دار الشرق، ط1، 1991)، ص. 50.

- يوسف شكري فرحات، *معجم الطلاب* (لبنان: بيروت: دار الكتاب العلمية، 2001)، ص. 22.

- محمد الأمين البشري، *الأمن العربي: المقومات والمعوقات* (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000)، ص. 18.

- مارتن غريفتش، تيري أوكالاها، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص. 78.

- علي الجهني، *الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة* (الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2000)، ص. 66.

- أديب خضور، "أولوية تطوير الإعلام الأمني العربي: واقعه وآفاق تطويره" (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص. 23، ص. 22.

- *Le petit Larousse* (France: Edition Larousse, 2001), P.928.

(5) - عبد النور بن عنتر، *البعد المتوسطي للأمن الجزائري* (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005)، ص. 16. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على: Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, *Security: A new framework for Analysis*. Lynne Rienner Publisher, Baulder, 1998, p23.

(6) - عبد الهادي عبد القادر سويقي، *أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي*، (مصر: دار الساقى، 2008)، ص. 57.

(7) - المرجع نفسه، ص. 68.

- (8) - حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي، ط1، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2007). ص.55.
- (9) - منال إبراهيم حلمي، العلاقة بين الأمن والتنمية: البعد الاقتصادي، مجلة النهضة، ص5.
- (10) - المرجع نفسه، ص ص.5-6.
- (11) - مصطفى علوي، الأمن والتنمية في النظرية والتطبيق، قدمت هذه الورقة في اجتماع للفريق المركزي لمشروع مستقبل مصر: 2020، الذي ينفذه منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط، ص.1.
- (12) - زكرياء حسين، الأمن القومي،
- <http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>
- (13) - مخلد مبيضين، النفط والأمن القومي العربي: دراسة تأثير عامل النفط على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات المستقبلية، العدد التاسع، يناير 2004، ص14.